

تصريح من السير "جون تشيلكوت" رئيس هيئة التحقق بقضية العراق

ذكرت حين باشرنا العمل بهيئة التحقق في قضية العراق في شهر تموز (يوليو) ، أنني وزملائي نُقدم على هذه المهمة بعقول مفتوحة ، والتزام أكيد للنظر في الأدلة بشكل موضوعي . وكان الهدف الوصول لمعرفة ما حدث خلال فترة تدخل المملكة المتحدة بالعراق ، وتحديد الدروس المستفادة ، لتفيد منها الحكومات القادمة إن واجهت وضعيات مماثلة . إننا ملتزمون بالعمل ضمن خطوط جادة ، دقيقة التمحيص، مُنصفة ، وصريحة . كذلك ندرك أن هناك مجالاً عريضاً من التوقعات عما سينتهي إليه التحقق ، وأن علينا تفهم اهتمامات العامة وأولوياتهم .

الأسلوب الذي نتبعه هو ربط الأدلة المستقاة من المستندات والشهادات والإفادات المعطاة من قبل الأشخاص ذوي العلاقات المباشرة مع مختلف القضايا المتعلقة ، ووضعها سوية قطعةً قطعة ، وتبين من خلال ذلك ما تحقق بشكل إيجابي أو العكس ، وأهم ذلك : لماذا ؟ .

أعلنت بصراحة ووضوح في السابق ، عدم خضوع أي فرد لمحاكمة . و التحقق هذا ليس محكمة قضائية ، أو لجنة تحقيق أو تحقيقاً قضائياً ، و أسلوب عملنا يعكس هذه الوضعية ، كذلك لا يقع على عاتقنا تبيين أدلة إدانة أو إثبات براءة ، فالمحكمة القضائية وحدها تقرر ذلك ، ولكنني صرحت بالرغم من هذا ، أننا لن نتوانى حين وضع تقريرنا عن عمل أي نقد - لأفراد أو لأنظمة - حيث يتطلب الأمر .

وقد عملنا جادين منذ شهر تموز :

أولاً ، أعطانا رئيس الوزراء حق الاطلاع الكامل على كافة الوثائق والأوراق الحكومية ، وقد طلبنا ، وتسلمنا بالفعل كمية لا بأس لها من المواد الصادرة عن دوائر حكومية تعاطت مع العراق . ساعدتنا هذه السجلات الرسمية في التحضير لجلسات الاستماع العامة التي ستبدأ في 24 تشرين الثاني (نوفمبر) ، ولكن الحاجة ما زالت قائمة للمزيد من العمل الشاق خلال الأشهر القادمة لاستكمال تقريرنا .

ثانياً ، طلبنا معرفة مرئيات مجال واسع من الأفراد والهيئات ، لرغبتنا معرفة ماهي القضايا التي تعتقد العامة أنها هامة ، وللحصول على منظور واسع ، لذا قمنا :

- بعقد خمس لقاءات أنحاء بريطانيا مع عوائل القتلى والمفقودين في العراق . شاركت بها حوالي أربعون عائلة ، ونحن مدينون لهم للطريقة المفتوحة البناءة التي طرحوا بها مرئياتهم فيما يتعلق بالقضايا التي يعتقدون أن علينا التطرق لها ، وقد أعطينا الكثير مما يجدر اعتباره . يستمر اهتمام هيئة التحقق بمرئيات كافة العوائل، ونتمنى ممن لم يتمكن من حضور اللقاءات ، ومن الذين قاموا بذلك ، أن يتصلوا بنا و الإدلاء بأرائهم .
- بدعوة من شارك في العمليات العراقية لحضور اللقاءات أو إعطائنا مرئياتهم . القليل منهم فعل ذلك ، ولكننا سنفعل المزيد مع تقدم العمل ، للحصول على مجال أوسع من وجهات نظر هؤلاء .
- عقدنا ندوتان ممتازتان مع مجال واسع من الخبراء الذين عملوا وكتبوا بتعمق حول موضوع تورط المملكة المتحدة بالعراق ، وما ترتب عنه في المجال الأوسع من العلاقات الدولية . نُشرت ما تسلمناه من بحوث وأوراق في تلك الندوات على موقعنا الإلكتروني ، ونزعم القيام بمزيد من الندوات مع مطلع العام القادم ، للاستسقاء من تجارب ومرئيات من خاض تجارب نشاطات إنسانية ، ومحاولات تثبيت الاستقرار في المرحلة التي تلت النزاع ، وقضايا إعادة الإعمار على المدى البعيد على سبيل المثال .
- كذلك نتوقع زيارة الولايات المتحدة ، وربما دولاً أخرى ، للقاء أفراداً لديهم وجهات نظر ومنظورات عما قامت به المملكة المتحدة .
- دعوة كل من له وجهة نظر حول النزاع التي يتعلق بما نقوم به ، وبوده الإدلاء بدلوه حيالها . تلقينا ردوداً هائلة لهذا الطلب وسننظر بعين الاعتبار بكل ما تلقيناه من ردود . نرحب بالمزيد منها مع تقدمنا بالعمل ، إما عن طريق موقعنا الإلكتروني : www.iraqu滨quiry.org.uk أو بالكتابة لنا على عنواننا في لندن : 35 Great Smith Street, London SW1P 3BQ , UK .

- لاحقاً لنقاشات سابقة ، قمنا بدعوة قادة أحزاب المعارضة الرئيسية ، و رؤساء اللجان المختارة المتعلقة بما نحقق فيه في مجلس النواب ، لإعلامنا إن كان لديهم نقاطاً معينة يودون أن نأخذها بعين الاعتبار . كذلك قمنا بدعوة أعضاء مجلس العموم ومجلس اللوردات لإعطاء مرئياتهم .

ستكون الخطوة التالية أخذ الإفادات والأدلة الشفهية ممن كان على علاقة مباشرة بتطوير أو تطبيق سياسة الحكومة البريطانية حيال العراق . ستبدأ الجولة الأولى من هذا الأمر بتاريخ 24 تشرين الثاني (نوفمبر) ، في مركز الملكة إليزابيث الثانية للمؤتمرات في لندن ، وستستمر حتى مطلع شباط (فبراير) 2010 .

سنستخدم الأسابيع الخمسة الأولى من الجلسات لتأسيس صورة أساسية واضحة المعالم عن تدخل المملكة المتحدة في العراق بين 2001 و 2009 و كيفية تطورها . سيوفر هذا إطار العمل الذي سترتكز تحليلات الهيئة اللاحقة عليه . سنبدأ بالاستماع لكبار المسؤولين والضباط الذين لعبوا دوراً رئيسياً في تطوير المشورة للوزراء ، و/أو تطبيق السياسة الحكومية . سنطلب منهم إعطاء الإيضاحات والمبررات للقرارات والمهام الرئيسية ومدى مشاركتهم بها . سيعطينا هذا تفهماً واضحاً عن كيفية تطور السياسة وتطبيقها ، وما هي الاعتبارات المطروحة لحلول بديلة . سيتم إعلان قائمة هؤلاء الشهود التي تعطي الفترة المؤدية لغزو العراق ، بتاريخ 16 تشرين الثاني كما سيتم بتاريخ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) إعلان قائمة الشهود المغطية للفترة الباقية حتى شهر تموز (يوليو) من هذا العام .

سنبدأ في مطلع العام الجديد بأخذ أدلة الوزراء (بما فيهم رئيس الوزراء السابق) حول الدور الذي لعبوه، وما اتخذوه من قرارات .

نقوم بتطوير الخطوط الرئيسية من تحرياتنا ، وستأخذ الشكل المناسب مع تجمع الأدلة . مع ذلك ، سنقوم خلال المرحلة الأولى من الجلسات العامة هذه ، بتجميع الأدلة عن القضايا الموضوعية التي تبرز على أهمية للتحقيقات الجارية ، تشمل المعدات العسكرية ، وقضايا الأفراد المدنيين والعسكريين ، وما تم اتخاذه من قرارات رئيسية وتعليقات ذلك ، والأسس القانونية للعمل العسكري ، وتطوير السياسة الحكومية وطرق نقلها وتطبيقها . إضافة لذلك هناك نواح أخرى (كمعاملة المعتقلين ، البعض من مظاهر الحقوق الإنسانية ، طرق التعامل مع تحقيقات الأفراد العسكريين) تحتاج لمزيد من البحث ، الذي يشمل ضمان عدم إخلال تحري الحقائق هذا ، بأي إجراءات قضائية أو تحقيقات جارية في حالات فردية ، وذلك قبل تقرير أسلوب تعامل هذه الهيئة مع تلك القضايا .

سيلحق بجلسات الاستماع العامة ، المزيد من التحليلات و جلسات استماع خاصة لتجميع الأدلة حول (القضايا الحساسة) كما عرّفتها الهيئة في بروتوكول " المعلومات الحساسة " المنشور على موقعنا الإلكتروني ، و جلسات تجميع الأدلة من المسؤولين الأصغر .

سيساعد ما ورد أعلاه في التحضير لجولة تالية من جلسات الاستماع العامة ، والتي ستعقد في منتصف عام 2010 إثر الانتخابات العامة . ستستخدم هذه الجلسات ، في بعض الحالات لاستدعاء شهوداً لمناقشة قضايا معينة على مزيد من التفاصيل الواردة مسبقاً ، أو لمتابعة خطوط تحرٍ جديدة . كما يمكن استدعاء شهود جدد في تلك المرحلة .

بمجرد حصولنا على ما نحتاجه من أدلة ، إن كان ذلك شفهيّاً أم خطياً ، سنتمكن من التوصل للنتائج ووضع مقترحاتنا . نهدف تقديم تقريرنا إن أمكن ، مع نهاية عام 2010 .

تم تأسيس هيئة التحقق هذه بغرض الاهتمام والمصلحة العامة ، لأن تدخل المملكة المتحدة في العراق أثار أسئلة جدية . وتقع على عاتقنا مسؤولية مواجهة هذا الاهتمام العام بإنصاف . عليه ، سيهدف تقريرنا تسليط الأضواء على الدروس المستفادة من العراق ، لتساعد على تحسين عملية تشكيل وتطبيق السياسات مستقبلاً .